أهمية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعكاسها على تطور المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)

د. محمود عبد الجواد•

أ. عبير جمعة الأبيض••

المقدمة

تمر المجتمعات البشرية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بالعديد من المتغيرات الثقافية و الاجتماعية والاقتصادية وما يميز هذه المتغيرات وجود ثلاثة مظاهر أساسية، أولها: التقدم التقني، والثورة المعلوماتية، وثانيها: أنها تتسم بالسرعة والحدث في التأثير، وثالثها: إفرازها لمجموعة من القيم الخاصة بالإنتاج والاستهلاك التي ساعدت على اتساع الهوة الموجودة بين المجتمعات المتقدمة والنامية كما باتت التنمية ترتبط بالعديد من المؤثرات أبرزها ما يحدث على مستوى الأفراد وما يحملونه من قيم تتحكم في أنماط التفاعل الاجتماعي وأشكال العلاقات الإنتاجية السائدة في المجتمع وقد قدمت مختلف العلوم الطبيعية والحيوية وبعض العلوم الاجتماعية كالاقتصاد إسهامات فعالة في عملية التحول من التخلف إلي التقدم.

إن التحولات التنموية في ليبيا التي جعلت من مجتمعنا من ضمن المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم نواحي الحياة بينهما وتتعرض لكثير من الضغوطات التي أثرت على أوضاعها وأدت إلي ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير جديدة مغايرة إلي حد يعد القيم التي كانت مساندة قبل مرحلة التحولات التنموية على الصعيدين الاقتصادي والثقافي قد تغطى على الإنتاج سلبا على بعض القيم الاجتماعية المتأصلة وقد تؤدي إلي بروز قيم جديدة مصاحبة لهذه التحولات لدى فإنه ينبغي على المخططين وصانعي القرار في ليبيا أن يعملوا في اتجاه وضع سياسات من شأنها أن تساهم في تحقيق التكامل بين القيم الثقافية والاقتصادية واتجاهات الأفراد ومواقفهم من المنظومة الاقتصادية والثقافية السائدة تداركا للآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن البرامج التنموية التي يعوّل عليها المجتمع في تهيئة أفراده لمواجهة أعباء الحاضر وتطلعات المستقبل وذلك للحفاظ على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع مع الطموحات والتطلعات الوطنية إدراكا منها بأهمية برامج التنمية البشرية ودورها في تنمية القيم الاقتصادية والثقافية.(الحوات ، 2012، ص5).

• جامعة طرابلس. كلية التربية جنزور

•• جامعة طرابلس. كلية التربية جنزور

وتشير بعض الدراسات السابقة الذات العلاقة بتغير القيم في المجتمع القروي الليبي لبرامج التنمية ومن أهم القواعد والنظم القديمة من المشروع التنموي.أن أي التحول في القيم الاقتصادية قابلة للتحول أكثر الذي يمكن رده إلي عوامل خارجية منها مشتقات النفط ومشاريع التنمية التي تحقق تطوراً متكامل والشامل للمجتمع . بهدف الوصول إلى الرفاهية والتقدم بكفاءة وفاعلية. فالمشروع الزراعي التنموي شكل قيما اقتصادية جديدة.(أبو غندورة، 1998،ص30)

أولاً:- الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث

إن حدوث التغيرات التي يشهدها المجتمع الليبي في مختلف جوانب الحياة وعلى جميع الأصعدة والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد انعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على برامج التنمية البشرية في ليبيا وهذا له نتائج سلبية قد تعيق حركة الإنتاج في نشاط الأسرة اقتصاديا من حيث تحديد مواسم الزراعة مما أدي إلي دخول بعض السمات الثقافية من تلك المجتمعات، إلي مجتمع القرية وأصبحت التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي والمتغيرات والتوجهات القيمية للمعاملة نحو العمل قد أسهم في تغير نظرة المجتمع وفقاً لطبقاته الاجتماعية وجماعاته المهنية المختلفة في تطور أساسي في محاولة التعرف على بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برامج التنمية .

كما أشارت نتائج دراسة (عزة غندورة ، سنة ،1998،عن التنمية وتغير القيم في المجتمع القروي الليبي، دراسة ميدانية لمشروع الجبل الأخضر)أن الانتماء إلى البيئة والعائلة والمنطقة مازال يتمتع بقوة كبيرة ، وإن العرف الاجتماعي من القواعد والنظم القديمة التي يحملها طابع الحياة التقليدية وبين النظم الجديدة المنظمة في المشروع التنموي، أما التحول في القيم فهو تحول نسبي في القيم الاقتصادية وهي قابلة للتحول أكثر من القيم الاجتماعية.

إذ أن المشروع التنموي ساهم بدرجة كبيرة في أحداث عملية التحول الذي يمكن رده إلى عوامل خارجية ، مثل اكتشاف النفط، ومشاريع التنمية، فالمشروع الزراعي التنموي شكل قيماً اقتصادية زراعية جديدة وذلك لأن الزراعة المستقرة تأتي بدخل ثابت ومأمون يعكس الحرف التقليدية كالراعي، والزراعة الموسمية،(السبتي،2004، ص3) وما أثرته من القضايا فإن هناك اتفاق على بعض النتائج بحيث يمكن اعتبارها مقدمات لبحوث مستقبلية ويمكن أن تساعد الباحث في تغير نتائج البحث الراهن. وعموماً الاستفادة من هذه الدراسة هي مقارنة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤدي إلي تغيرات نسبية للقيم التنمويه واختلافها وتغيرت بعض الدراسات السابقة باستخدام أساليب متعددة لجميع البيانات قبل الملاحظة والمقابلة وكذلك دراسة الحالة.

وإن الجوانب البيانات المادية بأشكالها المختلفة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومستواها تؤدي في بعض الأحيان إلي تحديد وترتيب القيم التنمويه من حيث نوعيتها وأيضاً تحدد أنماط استخدام وحيازة التكنولوجيا. وتعني الاستعمال المثالي الفعال لجميع مصادر البيئة، والحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية التي تستطيع تحقيق حياة إنسانية كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل، التنمية التي يكون هدفها وغايتها الإنسان، وتعتبر التنمية هي التي تحقق التوازن البيئة .

لذلك تكمن مشكلة البحث في ((التعرف على أهمية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الليبي)) .

أهمية البحث

تمكن أهمية البحث في النقاط التالية :-

1- الاهتمام بالإنسان كفرد مساهم في تنمية المجتمع وكثروة بشرية تمتلك مقومات العطاء والبذل في خدمة المجتمع.

2- دعم مجالات التنمية الاجتماعية عندما تقوم بعمليات الإشراف والتنسيق مع منظمات المجتمع المختلفة والهادفة إلى الارتقاء بالمجتمعات وأفرادها من أجل أن تعمل في إطار نسيج واحد متكامل وموحد الأداء والأدوار والاختصاصات من أجل تنمية الموارد البشرية العاملة بالمجتمع ومن أجل مزيد من الجهود في المجال الأسري الذي يعد ركيزة أساسية لبناء المجتمع والإسهام في تنميته الاجتماعية والاقتصادية .

3- ضرورة استغلال طاقات وموارد أفراد المجتمع فيما يخدم زيادة الإنتاج . ويعمل على تفعيل الأنشطة المرتبطة به بما يحقق التحول الإيجابي الملموس والمطلوب في تنمية ونموه ، ويعين أولئك الأفراد ليكونوا قادة مؤهلين لتسيير برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجتمعاتهم.

أهداف البحث

تهدف البحث إلي:

1. التعرف على أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت بفعل التنمية .
2. التعرف على أهمية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الليبي.
3. محاولة الوقوف على النتائج المترتبة على حركة التنمية وانعكاسها على تطور المجتمع الليبي.

تساؤلات البحث

تتضمن البحث جملة من التساؤلات متمثلة في:-

1- ما أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت بفعل التنمية؟

2- ما أهمية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الليبي؟

3- ما أهم النتائج المترتبة على حركة التنمية وانعكاسها على تطور المجتمع الليبي؟

مصطلحات ومفاهيم البحث

شمل البحث مجموعة من المفاهيم الأساسية الآتية :-

❖ **التنمية:-** هي عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة المجتمع الليبي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدلوجية.

التنمية الاجتماعية:- هي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة.(علي ، خاطر، 1993، ص5) وهي العملية المهمة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي ايجابياً في هذه العملية ، والاعتماد الكامل على مشاركة الأهالي قدر الإمكان بل مبادراتهم.(عيد، 1997، ص84)

❖ **التنمية الاقتصادية:-** هي الإجراءات المستدامة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة . وهي عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي وبحيث يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل.(عيد، 1997، ص16)

❖ **التنمية الثقافية:-** هي الزيادة في الثقافة بكل أشكالها وأنماطها وجوانبها وظواهرها ونشاطاتها.(رشيد، 2004، ص86)

المنهج المستخدم في الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التحليلية، التي توضح أهمية الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة في البحث حيث تعد البحوث الوصفية التحليلية الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع يعد هذا المنهج من المناهج الأساسية التي تستخدم في الدراسات الوصفية حيث يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المطلوبة المرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. وذلك عن طريق التعمق في الوصف والتحليل عن الآثار والنتائج المترتبة على حركة التنمية وانعكاساتها على القيم والزيادة الفاعلية لحركة التنمية بصورة إيجابية.

ثانياً:- الإطار النظري

1-النظرية المفسرة للبحث:- النظرية الوظيفية

تعتمد النظرية الوظيفية على افتراض أساسي يدور حول فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع. ويرى هذا المنظور أن المجتمع نسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة. ويهتم بدراسة العلاقة بين مختلف هذه الأجزاء وبين المجتمع ككل، كما ينظر المجتمع على اعتبار أنه شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار، وتتفق حول القيم المرتبطة

بالأهداف ووسائل تحقيقها. ويرى المنظور الوظيفي أن كل أجزاء النسق تحكم طبيعتها ووجودها–متساندة على نحو معين، وتسهم بطريقة في تدعيم الكل.(لطفي ، الزيات ، 1999، ص68) ويعتبر التخطيط البنائي الوظيفي تلك المحاولة المقصودة لاستحداث مجموعة من التحولات الجذرية في أبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتنطلق هذه التحولات من فلسفة اجتماعية جديدة أو من بناء أيديولوجي وفكري يختلف تماماً عن ذلك البناء الذي ساد خلال الفترة السابقة لتبني مبدأ التخطيط البنائي. وأيضاً ويستهدف إحداث تغييرات جوهرية في نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة.(السمالوطي ،1981، ص280) وتعد الوظائف الظاهرة نتاجاً للدور الوظيفي الذي يقوم به الأفراد ، ويمكن معرفتها وإدراكها بسهولة عن طريق أفراد النسق أنفسهم ، أما الوظائف الكامنة ، فهي تلك الوظائف التي لا يمكن معرفتها وإدراكها لتحقيق هدف مستتر يختفي وراء الهدف الظاهر، ونجد أن الدافع لدى بعض الناس لأداء سلوك معين ليس الضروري أن يكون ظاهراً يتفق مع النتائج الموضوعية المترتب على هذا السلوك.(لطفي ، الزيات ، 1999، ص74)

والمقصود بالنظرية الوظيفية وكل الدراسات والبحوث التي يكون محور الاهتمام فيها وهو شكل أو بناء أي وحدة ، أو محور الاهتمام هو الوظائف التي تؤديها الوحدة في إطار البناء العام للوحدات أو البناء الكلي ، وترجع تسمية هذا الاتجاه أو ما يعرف بالنظرية البنائية الوظيفية بسبب استخدام مفهوم البناء والوظيفة في دراسة المجتمع .(الحوات، 1998،ص96)

2–مفهوم التنمية أشكالها وأنواعها :ـ

تعود أصول التنمية الأولى للتجارب المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لإدراك التغيرات التي تحصل من حوله وقد ارتبط ذلك بالتجارب الحية والتأمل في الاختلافات التي تحصل في الموجودات لفصول العام والنبات والإنسان والحيوان، أكدت تلك التغيرات إن العالم في حركة ديناميكية لا تتوقف، وفي تغير مستمر، وقدت أدت هذه الملاحظات والتأملات إلي ظهور نقاش فلسفي حول ماهية الأشياء وطبيعة المتغيرات التي تحدث فيها(التنمية اصطلاحا:– هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الأساليب العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة بين الحكومة والمواطنين) وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها العمليات التي تتم بمقتضاها توجه الجهود الأهلية والحكومية إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات لمساعدتها على الاندماج في حياة الدولة والإسهام في تقدمها.(إسكندر ، 1993، ص20).

3- مفهوم التنمية:ـ

يركز مفهوم التنمية المستدامة في التنمية على أهمية البيئة وأهمية الأجيال في الاستفادة من الموارد الطبيعية وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص مبادئ الاستدامة في التنمية فيما يلي:ـ

الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الاجتماعية والبيئية التي تنجم عن النشاطات الاقتصادية المختلفة للإنسان مثل الآثار السلبية للعملية الصناعية على الأنهار و البحار لتحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد الاستخدام العقلاني للموارد، تشكل الوعي البيئي للموارد الطبيعية التي تشكل رأس المال بيئي لا يجوز استهلاكه واستنزافه بالكامل في أي نشاط اقتصادي لان ذلك قد يؤدي إلى الإفلاس البيئي(الشريف، 2017، ص18).

أشكال التنمية:ـ

1. التنمية الشاملة:. وهي التي تتكون على مستوى كلي يشمل الدولة بأكملها أو عدة أقاليم بينها، وهناك التنمية في أحد الميادين الرئيسية وتأتي في نقطة أخرى.
2. هناك تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل التنمية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الصناعية، والزراعية....الخ.

التنمية المستدامة:- هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.(الشريف، 2017، ص21).

4-أنواع التنمية :ـ

1) التنمية الاقتصادية:ـ

بشكل عام يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلي التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى، ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي فبينما تشير التنمية الاقتصادية غلي مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلي ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي ، وبناء على ذلك يشير

الخبير الاقتصادي أما رتياسين إلي أن "النمو الاقتصادي هو احد جوانب عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع .(الشريف، 2017، ص23).

***مفهوم التنمية الاقتصادية:**- هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلي أخرى جديدة؛ للانتقال من حالة اقتصادية إلي أخرى جديدة؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلي الصناعي؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلي التجاري غلي التجارة المعتمدة على التكنولوجيا. وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها الحالة أو العملية الهادفة إلي تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطورية، التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة. وتعرف أيضا بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئتها، وتحديدا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية عامة.(عجمية، 1984، ص88).

- **تاريخ التنمية الاقتصادية:**- إن التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وخصوصا بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لهذه الدول، بقيت تعاني انخفاضا في معدل المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية.(الغزي، 1986، ص60)

- **اعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية** ودراستها في القرن العشرين على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة للتعامل مع الدول، وخصوصا النامية منها؛ لذلك لا يوجد إلي الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية، مما أدى إبلي ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول، لذا تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنه من أهم المعايير الاقتصادية تأثيرا على الاقتصاد.(الغزي، 1986، ص62).

- **خصائص التنمية الاقتصادية:** -تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص منها:-

1. الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف للوصول غلي معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
2. التوجه نحو تحسين البنية الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرهما.
3. الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار.

4. الحرص على استغلال الموارد والإمكانيات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب ما يطلب الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.(الغزي، 1986، ص63).

- **أهداف التنمية الاقتصادية:**-تسعى التنمية الاقتصادية غلي تحقيق العديد من الأهداف منها:-

1.**زيادة الدخل القومي:** وهذا هوا الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد وتعزيز الهيكلية للتجارة والصناعة مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

2.**استثمار الموارد الطبيعية:**- يسعى هذا الهدف إلي تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أرض الدول عن طريق دعم البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات العامة.

3.**دعم رؤوس الأموال:**- ويهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفا وعجزا بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياجات المالية في البنك المركزي والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته المادية أو الأوراق المالية المتنوعة مثل السندات.

4.**الاهتمام بالتبادل التجاري:**- هذا الهدف خاص بتنمية التجارة و يهتم بمتابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة المعتمدة بين الدول النامية والدول الأخرى وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار معقولة تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان(الغزي، 1986، ص89).

5-التنمية الثقافية:-

***مفهوم التنمية الثقافية:**- الثقافة تعني المعرفة المتصلة بالعلوم الإنسانية بوجه خاص؛ لأنها ترقي بالإنسان وتوسع معارفه وتمده بالنظرة الشاملة للأمور؛ بما ينعكس على شخصية وسلوكه ويعرف حقوقه ويحرص على أداء واجباته، أما التنمية الثقافية فهي الزيادة في الثقافة بكل أشكالها وجوانبها وظواهرها ونشاطاتها، أما التربية والتعليم فهما الوعاء الذي يحتضن التنمية الثقافية بكل ما تتضمنه من أشكال التطوير والارتقاء الثقافي وهذا الوعاء يشكل جسرا يربط بين مفهوم التنمية ومفهوم الثقافة، الذين يرتبط بعضهم ببعض فكلما زادت الثقافة زادت التنمية وكلما زادت التنمية زادت الثقافية(حسين ، 1981، ص20).

***سبل تحقيق التنمية الثقافية:-**

1. إيجاد بنية مناسبة تساعد على اكتساب المعرفة لتطبيق إستراتيجية واضحة من قبل مؤسسات الدولة في مجال الثقافة.

2. التبادل والحوار والبناء والانفتاح على حضارات العالم.

3. النقد الهادف واحترام ثقافة الأخر.
4. التنسيق والتكامل بين المؤسسات الثقافية وأن يكون لعمل تعاونيا أو جماعيا.
5. تشجيع المبدعين بشكل عام وفي المجالات الثقافية بشكل خاص وإنشاء المكتبات وتزويدها بالكتب الورقية والالكترونية وتحفيز المواطنين بكافة فئاتهم على ارتيادها وأيضا بناء المتاحف العلمية والتاريخية وحث المواطنين والمقيمين والزوار على زيارتها.(عصفور ، 2007،ص20).

6-التنمية الاجتماعية:-

مفهوم التنمية الاجتماعية:-

التنمية الاجتماعية عملية إدارية مخططة وهادفة وبناءة، تسعى إلي تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية واستنفار جهود الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص والمواطنين من أجل إحداث تغيرات في المجالات كالنظم، والمواقف، والعادات، والمعتقدات دون إهمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعيشي، أي أنها تعمل على توفير كل ما من شأنه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه لمادي والروحي، ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية تمتد إلي عدة مجالات تتشعب وتتفاعل مع بعضها البعض، كالتعليم والصحة والإسكان .... إلخ كما أنها تهتم بالعادات والتقاليد والاتجاهات والمورثات الاجتماعية، حيث تعمل التنمية الاجتماعية على تشجيع وتفعيل ما هو مثمر منها من وجهة نظر المجتمع وإزالة ومعالجة ما يقف منها عقبة في سبيل التطور والتقدم، والتنمية الاجتماعية تشمل جميع فئات المجتمع كالشباب والرجال والسيدات (بكافة أعمارهم ومستوياتهم الاقتصادية أو التعليمية أو غيرها).(الشريف، 2017، ص23)

أهداف التنمية الاجتماعية:-تهدف التنمية الاجتماعية إلي ما يلي:-

1. غرس القيم والاتجاهات الإيجابية كالتعاون وأداء الواجب والمواطنة والعمل التطوعي.
2. دعم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفرادها فيما بينهم.
3. تحسين التعليم والوضع الاجتماعي للأفراد لمساعدتهم في حل مشكلاتهم.
4. تعزيز الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع ليتم تغييره من مجتمع تقليدي إلي مجتمع متقدم اجتماعيا.
5. حل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلي الحضري والتي قد تزيد من نسبة البطالة.(الشريف، 2017، ص24).

ثالثاً:- أهمية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الليبي

1- التنمية الاقتصادية:-

تتضمن عملية التنمية في جانبها الاقتصادي تصحيح الاختلافات الهيكلية للاقتصاد الوطني وهي الاختلافات التي تعتبر من معوقات التنمية أو من مظاهر التخلف فيها، ومن برامج الاقتصادية إقامة هياكل

اقتصادية جديدة وتحديث القوة الإنتاجية ورفع إنتاجية العمل من خلال تحديث وسائل الإنتاج واستخدام الأساليب الفنية والتكنولوجية وأحداث ثورة صناعية ورفع معدلات التراكم القومي من خلال القضاء على أشكال الاستهلاك وتعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه بشكل يؤمن تنويع الاقتصاد الوطني والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية في بلاد وإزالة وحدانية الجانب فيه .

وعن ذلك يتطلب قيام إستراتيجية تنموية وسياسية اقتصادية هادفة غلي تعجيل عملية التنمية من خلال التوجيه الواعي والهادف عن طريق التخطيط الاقتصادي المركزي الشامل باعتبار أن قوى السوق العفوية غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يؤمن من إزالة التخلف كما تتطلب هذه العملية إقامة الهياكل التحتية الملائمة كالطرق والمواصلات والموانئ وغيرها بالإضافة إلي إحداث تغيرات هامة في الريف بإقامة إصلاح زراعي جدري وتغير الطابع التكتيكي والاجتماعي واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة من معدات وأسمدة وبذور وتحسين شبكات ومنشأة الري وغيرها(الصائغ، 1964، ص 18-19.).

وإن التعليم هو الذي يساعد على تنمية الاقتصاد، إن تعطش الليبيين للتعليم الذي حرموا منه في السابق كان أقوى من أن يتأثر بالوضع الاقتصادي المتخلف للبلاد، بل يبدو أن الكثيرين اعتقدوا بأن التعليم الحديث قد يكون هو السبيل الوحيد للخروج من حالة التخلف الاقتصادي، وقد لعب النشاط الخاص بالبحث عن البترول ثم اكتشافه وتصديره، فيما بعد الدور الرئيسي لتطور البلاد اقتصاديا، لقد أدت مرحلة التغير الاقتصادي التي بدأت تمر بها البلاد منذ منتصف الخمسينات إلي ازدياد نسبة الأعمال التي تتطلب مهارات فنية كما أدى تحسين الوضع الاقتصادي غلي تحسين نوعية الغذاء وخصوصا بين الأطفال، فهبطت نسبة الأمراض التي ترجع إلي سوء التغذية.(الوحيد، مجدي ، د-ت، ص90-92).

أهمية دراسة التنمية الاقتصادية:-

تشير الإحصائيات إلى أن قلة قليلة من دول العالم تتمتع بمستويات معيشية عالية جدا بالمقارنة بالدول الأخرى . بمعنى ذلك أن الفرد في هذه الدول يحصل في المتوسط على مستويات راقية من الغذاء ، ومن ناحية أخرى أن الدول تتميز بانخفاض في متوسط الدخل الفرد الحقيقي ومن هن بدأت تتجه كثير من المجهودات لرجال الاقتصاد لبحث مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة . ويعد للإنشاء البنك الدولي والتعمير من أكبر المؤسسات الدولية التي تقرض الدول النامية ، وفي الوقت الحالي فإن هيئة الأمم المتحدة تقوم بالكثير من المجهودات الصادقة في سبيل مساعدة الدول النامية . مثل برنامج المساعدات الفنية التابع لهيئة الأمم وهيئة التغذية الدولية وهيئة الصحة العالمية واليونسكو . كما تقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدات لهذه الدول من أجل رفع المستوى الصحي والتعليمي لإفراد الدول النامية وأثر هذا في رفع الكفاية الإنتاجية لهم .(عيد،1997، ص88-89)

ويعتبر التخطيط أيضاً أسلوب تنظيمي علمي يهدف إلى تحقيق البرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، وتعبئتها ، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته .(غيث... وآخرون، 1989، ص15) وعند وضع خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب تحديد أهدافها ورسم معالم المستقبل على هدى من الموارد المتوافرة واحتمالات زيادتها ، وتقرير مجالات استخدمها واتجاهات العمل وأنواعه وبرامجه التنفيذية وتنظيمات التنفيذ وتوقيت أدائه في مختلف أنشطة المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية.(غيث... اخرون، 1989، ص153)

متطلبات التنمية الاقتصادية:

أن عملية فهم خصائص التخلف الاقتصادي تمثل أحد الدعامات الضرورية لبحث متطلبات التنمية الاقتصادية لأننا إذا كنا قد عرفنا هذه الخصائص وقمنا بتحديدها ، وهكذا أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة أعداد العمال المهرة ذوى الإنتاجية المرتفعة والعمل على رفع إنتاجية العمل.(عيد،1997، ص89.)

التنمية الاجتماعية:-

إن التنمية الاجتماعية عند " أرنست وت " ليست مفهوما حديثاً ولكن ما هو جديد محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات المعنية في المجتمعات(ارنست وات، 1957، ص14).

تعتبر الجوانب والبرامج الاجتماعية للتنمية من الحاجات المهمة التي يجب أن تولى لها الدولة غايتها، إذ بدون تغيرات اجتماعية في البني التقليدية لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية. فالتنمية كتطور للقوى الإنتاجية لا يمكن حدوثها دون أن تواكبها إحداث تغيرات في التراكيب الاقتصادية والاجتماعية القائمة كالقضاء على المؤسسات والتراكيب الاجتماعية التي تدعم حالة عدم المساواة الذي ينبثق عنها نمط لتوزيع الناتج بنحو يخدم زيادة التفاوت في الدخول، حيث يشترط خلق الإطار الملائم للتنمية بضرورة إنهاء لعلاقات الإنتاج الاستغلالية وتغير القيم والعادات والتقاليد وطرق التفكير المعيقة لتلك العملية.

كما أن هذه العملية تتطلب إعطاء الأهمية اللازمة للعنصر البشري باعتباره أن الهدف والغاية من عملية الإنتاج هو إشباع حاجات المجتمع المتزايدة مما يستلزم معه القضاء على الجهل والأمية والأمراض والاهتمام برفع المستوى التعليمي بإقامة المؤسسات التعليمية لإعداد كوادر مؤهلة لقيادة عملية التنمية والقضاء على البطالة سواء المكشوفة منها أو المقنعة وخاصة في الريف من خلال القيام بالإصلاح الزراعي وإنهاء علاقات الاستغلال الإقطاعي وشبه الإقطاعي وتطبيق شعار الأرض لمن يفلحها مع توفير الخدمات والتسهيلات كافة التي تجعل الفلاحين قادرين على زراعة الأرض من أسمدة وبذور محسنة وإدخال الآلات والمعدات الزراعية مما يؤدي إلي رفع المستوى المعاش لشريحة واسعة من الشعب وزيادة إنتاجيتهم وتحريرهم

من الظلم والاضطهاد والاستغلال التي كانت تشكلها العلاقات الاستغلالية القائمة في الريف.(ارنست وات، 1957،ص36).

ومن ذلك كله يتبين أن أي عملية للتنمية الاقتصادية لابد أن تكون شمولية باعتبار أن التخلف يشمل جميع مرافق الحياة بعبارة أخرى أنها تتطلب أحداث تغيرات شاملة وجذرية ي جميع البني والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي بناء مجتمع جديد يقوم على أساس مقومات حضارية جديدة قادرة على الانتقال من نمط الإنتاج المتخلف إلي نمط إنتاجي أرقى له القدرة على استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة ويحقق توزيعا عادلا للدخول ما يؤدي إلي تحسين المستوى المعيشي للشعب والقضاء على التخلف نهائيا.(ارنست وات، 1957، ص62).

وإنما التنمية البشرية تتمحور حول تنمية المهارات والخبرة حول تقديم المقدرة من خلال تنمية الإنسان لتلبية حاجاته المادية والمعنوية ، وباعتبار نقطة الارتكاز والمحور الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . تنطلق التنمية في ليبيا في ضوء الفلسفة الاجتماعية للمجتمع الليبي وأهدافها التنموية ومن خصوصية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار المنظور الليبي من خلال تباين أبعاد السياسات ، والخطط والآليات التي تعمل على ترجمة الرؤية الفلسفية والغايات المجتمعية.(الأسطى، 2010، ص54)

وبالرغم من التغيرات التي تحققت في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية فإن تحقيق مكاسب جديدة و المحافظة عليها لفترة طويلة مع الوفاء بمتطلبات النمو السكاني و التغيرات المتوقعة في ارتفاع الأنماط المعيشية . ينطوي على العديد من التحديات لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع . في توزيع مصادر الدخل . والتوظيف الأمثل للموارد البشرية . والانفتاح على الاقتصاد العلمي . وإن الاندماج الكفء والإيجابي في النظام الاقتصادي العالمي والتعايش مع البيئة العالمية الجديدة . (الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، 2009، ص28-29)

متطلبات التنمية الاجتماعية :ـ

إن التنمية الاجتماعية تتطلب جملة من التغييرات الأساسية ينبغي حدوثها لكي تحقق التنمية مستهدفاتها وما هو مطلوب منها ، فأول متطلباتها ضرورة حدوث تغييرات جذرية أساسية في الجوانب البنائية والوظيفية ببناءات المجتمع وتنظيماته، بحيث تشمل جميع أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية محدثة تغييرات كيفية عميقة وشاملة.(إبراهيم ،2005، ص42)

مستهدفات التنمية :ـ

كل استراتيجيه من استراتيجيات التنمية في المجتمعات كافة سعت وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تشكل بالأساس دوافعها ، وتتفق جلَ استراتيجيات التنمية في مستهدفاتها ودوافعها سوى ما كان منها على مستوى طويل أو قصير الأمد في الآتي:

-تخليص المجتمع من دوائر التخلف الثلاث (الفقر، والجهل، والمرض).

-الدخول بالمجتمع مرحلة التصنيع، ونقله من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الصناعية.

-تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاتجاه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي .

-إعادة بناء المجتمع على العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمشاركة الواسعة في البرامج التنمية.

-توزيع الثروة وتوظيف مقدرات المجتمع لتصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق رفاهية المجتمع في محاولة لتثبيت نموذج الرفاه الاجتماعي .

-توفير فرص عمل للأيدي العاملة المتزايدة من السكان والناجمة عن الزيادة الديموغرافية الطبيعية للسكان، وتزايد مخرجات التعليم.

-تقليل الفوارق الطبقية من حيث توزيع الثروة ، ولكن الواقع المعيشة أظهر عكس هذا المبدأ التنموي ، إذ لم توزع الثروة بمقياس العدالة بين أفراد المجتمع مبررة بذلك فوارق اجتماعية طبيعية رهيبة ومخيفة ، وتزايد عدد الفقراء بصورة أكثر وضوحاً.

-تقديم الخدمات كافة على أفضل نحو وأيسر السبل المتاحة.

-الاستثمار المناسب لإمكانيات المجتمع من موارده المادية والبشرية بما يحقق له نهضة تنموية شاملة تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية والمهنية ، الثقافية والاجتماعية ، والفكرية والاقتصادية لأفراده ، والرفع من مستويات الثقافة الصناعية.(سلامة ، 2000،ص19)

إن التنمية الاجتماعية تستهدف إعادة بناء النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأوضاع الأفراد والجماعات والمكونات الثقافية ، والأوضاع المهنية السائدة بالمجتمعات التقليدية ، والضوابط الاجتماعية والرسمية التي تفرضها طبيعة العلاقات الاجتماعية والتركيبة الاجتماعية، والسبب لأن الأفراد يقومون بمناشط متباينة في إطار قيود وقواعد أكثر تبيانا في تحديدها النشاط المشترك على الصعيد الاقتصادي والسياسي والديني.(إبراهيم، 2005، ص49)

3-التنمية الثقافية:-

تتعلق بارتفاع نسبة الأمية وانتشارها بشكل واسع في البلاد وخاصة في المناطق الريفية وتردي المستوى الثقافي للسكان، فنسبة الأمية تختلف داخل المناطق وداخل القطر الواحد وحسب الوضع الطبقي للأفراد، بالإضافة إلي أنها تتفاوت تبعا للجنس والسن، إن فرص التعليم غير متساوية على صعيد المناطق

الجغرافية في البلد الواحد حيث توجد مناطق تتوفر فيها المستلزمات التعليمية بشكل ملائم ومناطق أخرى يفتقر إليها وخاصة المناطق الريفية والحديثة التكوين في البلد الواحد وعلى الصعيد الطبقي تجد إن هذه الفرص هي الأخرى غير متساوية.

فالطبقات الفقيرة والكادحة من عمال وفلاحين وصغار الموظفين تكاد تكون محرومة من فرص التعليم من حيث الجنس حيث أن الذكور أكثر حضا من الإناث في هذا المجال نتيجة تخلف العادات والتقاليد والقيم من الأوساط النسائية مما يحرم المرأة من فرصتها الطبيعية في التعليم لذا نرى ان الغالبية العظمى من النساء أميات محرومات من فرص التعليم ونظرا لان عملية التعليم ومكافحة الأمية جديدة لذا نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية لذي الكبار وانخفاض المستوى الثقافي وفرص التعليم في هذه البلدان بالإضافة إلي التخلف الاقتصادي والاجتماعي. انخفاض مستوى المستلزمات التعليمية من ناحية الكم والنوع كعدد المدارس وذو العلم وعدد المعلمين والمدرسين لمختلف المراحل التعليمية وقلة المكتبات والكتب الدراسية والثقافية والتوزيع الجغرافي السيئ لها. (فنوص، 1992، ص33).

ويؤثر النمو الثقافي بشكل جيد على العملية الاقتصادية من خلال زيادة الكوادر الإدارية والتنظيمية، فالتنمية الثقافية تغير وتطور في حياة المجتمع بشكل كبير وتساهم في تقدم وتطور البلاد لان التنمية الثقافية تؤثر بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.

ويعتبر العديد من المختصين أن تغير البنية الثقافية للمجتمعات هوا المدخل الصحيح إلي التنمية كما أن مفهوم التنمية ليس مرتبطا بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحدها بل ثقافة المجتمع كله، لذلك إن العديد مما يسعى دول العالم الثالث أدركت أن الثقافة هي المفتاح السحري والدواء الناجح والحل الأمثل لكل أمراض التخلف وعوائق التنمية. حيث أن هناك ثقافتين تؤثران في التنمية: الأولى: ثقافة التقدم التي تدفع بعجلة التنمية والثانية: والأخرى ثقافة التخلف التي تحيل أحلام التنمية إلي كوابيس، إن الثقافة الأولى ثقافة التقدم – هي ثقافة الاستنارة التي تعطي الأولوية للعقل وتنحاز إلي الابتداع على حساب التقليد، وتشيع مفهوما موجبا عن الإنسان اقدر على صنع العالم الذي يحلم بإرادته الخلافة مختاراً، فاعلا مريدا دون قيد مفروض عليه، ان العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، وان دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخل، بل يفترض تحسينا مستمرا لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلعا إلي قيم جديدة. (عصفور، 2017، ص24).

وتتميز الثقافة بصفات جوهرية منها:

–الثقافة بالرغم من أنها نتاج تجمع الخبرات الإنسانية فأنها المحددة لأنماط الحياة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات.

-تتفق الثقافات جميعاً في أنها تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لإفراد المجتمع ما أمكن من حاجاتهم المعيشية وطرق الحصول عليها.

-الثقافة دائمة التغير بما تضيفه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم وأنماط سلوكية وألفاظ لغوية. هذا وتختلف سرعة تغيرها من مجتمع لآخر، ففي المجتمع الصناعي المعقد تختلف عن المجتمع الزراعي البسيط. (الجوهري، 1991، ص55-56)

النتائج العامة للبحث

1. إن التحولات التنموية في ليبيا جعلت منها مجتمعا من ضمن المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم نواحي الحياة قد تكون هذه التحولات سلبا وقد تكون إيجابيا لذا ينبغي على المخططين وصانعي القرار في ليبيا ان يعملوا في اتجاه وضع سياسات من شأنها أن تساهم في تحقيق التكامل بين القيم الثقافية والاقتصادية واتجاهات الأفراد ومواقفهم في المنظومة الثقافية والاقتصادية السائدة تداركا للآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن البرامج التي يعول عليها المجتمع في تهيئة أفراده لمواجهة أعباء الحاضر وتطلعات المستقبل.

2. إن الثقافة هي من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد بكل قطاعاته داخل كل مجتمع من المتجمعات منها المتجمع الليبي، والرفع أيضا من الإنتاج الوطني ولابد من مراعات هذا البعد في مجال التخطيط والتدبير وتعطى الأولوية لهذا البعد "البعد "التفافي " على حساب الأبعاد التنموية الأخرى، وأيضا من أهم النتائج المترتبة عن البرامج التنمية الثقافية هي ارتباط الثقافة بالتعليم والإعلام والدين والأدب والنفس وتساهم كل هذه الآليات في توعيه المجتمع وتطويره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

3. من النتائج المترتبة عن البرامج التنموية الاقتصادية هي تعزيز مستوى المعيشة الاقتصادية في مناطق الليبية من خلال برامج التنمية والتطوير.

4. إن النتائج المترتبة على التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي هو توفير كل خدمة للإنسان ورفاهيته وتطوره ورفع مستواه المادي والروحي ومن هنا نستنتج أن التنمية الاجتماعية تمتد غلي عدة مجالات تتشعب وتتفاعل مع بعضها كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها، كما أنها تهتم بالعادات والتقاليد الاجتماعية وتضع قوانين تنظم للزواج وغيره. حيث تعمل التنمية الاجتماعية على تشجيع ما هو مثمر من وجهة نظر المجتمع وإزالة ما يقف منها عقبة في سبيل التطور والتقدم.

5. إن التحدي الرئيس الذي نواجهه اليوم هو ضمان أن تصبح التنمية قوة نافعة للسكان بدلا من ترك الملايين من الناس ضحايا تخلف حافل بالبؤس ويجب أن تتبنى قواعد العولمة الشاملة للجميع على قوة

السوق وهي قوة عظيمة تستمد منها عوامل التمكين و لا كن قوى السوق لن تستطيع وحدها أن تبلغ بناء هذا الهدف فهو يحتاج إلي بدل جهد أشمل من أجل مستقبل مشترك ومزهر.

التوصيات

1. إن كافة المجتمعات يجب أن تخضع غلي تحولات تنموية لكي تمر بتغيرات في معظم نواحي الحياة فيها وتطوير كافة هذه النواحي لتصبح مجتمعات متقدمة ومتطورة منها "المجتمع الليبي".
2. وهذه التحولات يجب أن تكون مخطط لها مسبقا كي لا تكون تحولات سلبية تعود بالضرر على المجتمع فإنه يجب على المخططين في المجتمع التكامل بين القيم الثقافية والاقتصادية السائدة تداركا السلبية التي يمكن أن تنجم عن البرامج التنموية التي يعمل عليها المجتمع في تهيئة أفراده لمواجهة أعباء الحاضر وتطلعات المستقبل وذلك للحفاظ على المبادئ الأساسية للمجتمع.
3. إن التنمية الاقتصادية للتنمية لابد أن تكون إيجابية لكي تساهم في تطور المجتمع وتحسن من مستواه وترفع مستوى رفاهيته وتنقل المجتمع من حالة اقتصادية إلى أخرى أفضل وأيضا لدعم وتحسين كافة القطاعات العامة كالتعليم والصحة وغيرها.
4. وأن التنمية الثقافية أيضا يجب أن تساهم في تحقيق تنمية المجتمعات للأفضل حيث أنا لثقافة تعني المعرفة المتصلة بالعديد من الأشياء لتعمل على توسيع الأفراد بمعارفهم وتمدهم بالنظرة الشاملة للأمور لكي يكون حريصا على معرفة حقوقه وواجباته والزيادة في ثقافته بكافة الأشكال لكي يكون مساهما في تطوير وتنمية المجتمع.
5. إن التنمية الاجتماعية عملية يجب أن تكون مخطط لها ومنظمة كي تساهم في إحداث تغيرات في المجالات الاجتماعية كالنظم والعادات والتقاليد دون إهمال المستوى المعيشي أي أن يجب أن توفر كل ما يحتاجه الإنسان ويرفع من مستواه المادي والروحي لكي تدفع بالأفراد إلي التقدم بالمجتمع.

قائمة المراجع: –

1– على الحوات (2012) التنمية البشرية في عالم متغير. دراسات في المجتمع الليبي. – ط2. – طرابلس: الجامعة المغاربية

2– عزة عمر عبد الخالق أبوغندورة (1998). التنمية وتغير القيم في المجتمع القروي الليبيين: دراسة ميدانية لمشروع الجبل الأخضر الزراعي في ليبيا. – قسم علم الاجتماع، جامعة عمر المختار (رسالة ماجستير غير منشورة)

3– السبتي (2004) وسيلة تحويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب. – الجزائر: جامعة محمد ضيفر بسكر.

4– سميرة كامل ممد علي، أحمد مصطفى خاطر (1993). التنمية الاجتماعية: الإطار النظرية والنموذج المشاركة. – الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

5– حسن إبراهيم عيد (1997) دراسات في التنمية والتخطيط. – طنطا: دار المعرفة الجامعية.

6– مازن فارس رشيد (2004) إدارة الموارد البشرية. – ط 3. – الرياض: مكتبة العبيكان.

7– طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات (1999) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. – القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

8– نبيل السمالوطي (1981) علم الاجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث. – بيروت: دار النهضة العربية.

9– على الحوات (1998) النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية. – مالطا: منشورات شركة الجأ للطباعة والنشر العلمي المحدودة.

10– إسكندر الديك، محمد مصطفى الأسعد (1993) دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة. – بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

11– ماهر الشريف (2017) التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. – د–م: الموسوعة العربية.

12– محمد عبد العزيز عجمية (1984) التنمية الاقتصادية. – بيروت: دار النهضة العربية.

13– مليح حسن خلف الغزي (1986) التنمية الاقتصادية. – الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر.

14– محي الدين أحمد حسين (1981) القيم الخاصة لدى المبدعين. – القاهرة: دار المعارف.

15– جابر عصفور (2007) الثقافة والتنمية والتغير الاجتماعي. – شبكة النبأ للمعلوماتية

16– يوسف عبد الله الصائغ (1964) دارسة التعليم العالي والبحث العلمي. – بيروت: مكتبة لبنان.

17– مهدي علي الوحيد. هلال إدريس مجدي (د–ت) مقدمة في التنمية والتخطيط. – بغداد: هيئة المعاهد الفنية

18- محمد عاطف غيث... وآخرون (1989) مجالات علم الاجتماع المعاصر أسس نظرية ودراسات واقعية. - الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

19- ارنست وات (1957) التطور الاجتماعي في البلدان النامية المختار. - د-م: د-ن

20- عبد الحكيم المختار الأسطى (2010) التعليم العالي للمرأة كمؤشر من مؤشرات التنمية البشرية في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية لمدينة بني وليد، جامعة طرابلس، كلية الآداب، (رسالة ماجستير غير منشورة)

21- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق(2009) التنمية البشرية لسنة 2009

22- المختار محمد إبراهيم (2005)." التنمية والفساد في ظل تدهور القيم: تحليل اجتماعي". - مجلة دراسات، س6، ع21 الصيف.

23- عزت سلامة (2000)." معطيات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية". - مجلة دراسات، س4، ع 15، شتاء.

24- صبحي محمد فنوص (1992) أزمة التنمية والتغير. - مصراته: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلام.

25-

42-عبد الهادي الجوهري (1991) أسس علم الاجتماع. - القاهرة: مكتبة النهضة الشرق.